الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٤ فبراير ٢٠٠٥

المحقق العدلي باغتيال الحريري يكشف على مكان الجريمة اليوم والخبراء اللبنانيون يجمعون معلومات

بيروت: «الشرق الأوسط»

يباشر المحقق العدلي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري القاضي ميشال ابو عراج تحقيقاته في الجريمة اليوم، وستكون خطوته الاولى زيارة يقوم بها ظهراً الى موقع الانفجار بمواكبة دورية من قسم المباحث الجنائية المركزية، حيث يجري كشفاً ميدانياً ويسجل ملاحظاته. ويتوقع ان يجري مقارنة بين مشاهداته والمعلومات الواردة في تقارير الخبراء الموجودة في الملف.

وفيما لم تكن وزارة العدل تبلّغت حتى مساء امس عن موعد وصول فريق الخبراء الدوليين المعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، لاجراء تحقيق في الحادثة، رجحت مصادر متابعة ان يصل هذا الفريق الى بيروت اليوم كحد أقصى، ويتوقع ان يعقد اجتماعاً مع وزير العدل عدنان عضوم والنائبة العامة التمييزية وربما المحقق العدلي وأمنيين لتزويده بالمعلومات المطلوبة.

هذا وواصل الخبراء اللبنانيون عملهم من خلال الكشف على مكان الجريمة والسيارات المحترقة والمتضررة في المكان، وعلى سيارات الرئيس الحريري وموكبه التي نقلت الى ثكنة الحلو التابعة لقوى الأمن الداخلي في بيروت لجمع معلومات اضافية ووضعها بتصرف المحقق العدلي والخبراء الدوليين والسويسريين فور وصولهم الى بيروت.

وفي هذا الوقت بقيت الجثث المتفحمة الموجودة في براد مستشفى الجامعة الاميركية مجهولة الهوية ولم يعرف اصحابها ولم يبلغ أحد عن مفقودين.

وكانت حادثة اغتيال الحريري وتطورات التحقيق فيها مدار بحث بين رئيس الجمهورية اميل لحود ووزير العدل عدنان عضوم امس. وقد وضع الاخير رئيس الجمهورية في «اجواء التحقيقات والمهمات التي تولاها القضاء في الجريمة منذ تاريخ وقوع الاغتيال المروع وحتى تاريخ تعيين المحقق العدلي، والجهود التي بذلت على صعيد التحقيق والاجراءات التي اتخذت ومنها تعيين عدد من الخبراء للمساعدة».

واكد عضوم «ان التحقيقات تتناول كل التفاصيل ولا يهمل التحقيق اي عنصر يمكن ان يساهم في كشف ملابسات الجريمة، والمعلومات ستبقى سرية حفاظاً على سلامة التحقيق حتى تكتمل عناصرها كلها».

ورداً على سؤال اكد وزير العدل «ان ثمة معطيات جديدة لدى التحقيق تحتاج الى استكمال من خلال التعاون مع الخبراء التقنيين السويسريين الذين تم استعجال حضورهم».

الى ذلك، رد محافظ بيروت يعقوب الصراف على ما اثاره رئيس بلدية بيروت عبد المنعم العريس بخصوص عدم اجابة البلدية على سؤال حول امكانية اعطاء ترخيص بأشغال حصلت في مكان الجريمة قبل أيام قليلة من حصول الانفجار وأسماء المتعهد للاشغال والعمال، مذكراً انه سبق للمحافظ ان اورده «لائحة تضمنت الاعمال والاشغال التي رخصها في محيط المكان مع ذكر نوعيتها واسماء الجهات الطالبة لها، وكلها مرفقة بالخرائط من مايو (ايار) 2004 حتى يناير (كانون الثاني) 2005، باعتبار انه في النصف الاول من فبراير (شباط) لم تعط اي رخصة».

وحول ما اثاره نائب بيروت محمد قباني اول من امس عن وجود نفق تحت الارض في مكان الجريمة يصل فندق «السان جورج» بالمبنى المقابل له اوضح محافظ بيروت: «انه سبق للشركة المالكة لفندق سان جورج ان تقدمت بطلب لإنشاء النفق سجل في مصلحة الشؤون الادارية تحت الرقم 2000/8358 وتم رفعه من قبلنا الى المجلس البلدي مع تقرير لدائرة المباني أبدت فيه رأيها بالطلب. ولم يصلنا من المجلس البلدي الى الآن، أي رد بعد مرور اربع سنوات على ارسالنا هذا الطلب، ما يفيد اذا كان تم البت به ام لا». وقال الصراف انه «وللتحقق مما اثاره سعادة نائب بيروت، اوفدت المحافظة صباح اليوم (امس) الى مبنى فندق السان جورج والمبنى الملحق به المقابل تقنيين لمعاينة الطبقات السفلى في كلا المبنيين. وبعد المعاينة لم يتبين لهم وجود اي آثر لمداخل للنفق المذكور، ويبقى امر البت النهائي بوجود النفق او عدمه رهناً بنتائج التحقيقات الجارية راهناً بخصوص هذه القضية».

هذا وأوضح النائب قباني في بيان أصدره لاحقاً ان تصريحه اول من امس كان من مصادر مطلعة وموثوقة، وبالتالي فهو يؤكد مجدداً على «ان لون اللهيب الساطع هو دليل على تسرب مياه البحر الى موقع التفجير تحت الأرض، كما ان نفق «السان جورج» موجود حقيقة وليس خيالاً، وليس الموضوع وجود ترخيص او لا، فيما ان قطع الاسفلت التي يزن كل منها عدة كيلوغرامات وصلت الى مسافات بعيدة والى سطوح بعض الابنية، مما يؤكد ان قوة الدفع اتت من الاسفل».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية